الأهرام

المصدر: الاتحاد

التاريخ: ٥ اغسطس ٢٠٠٢

خطة «السلام الملغوم»... في السودان

مدير مركز الدراسات الأفريقية - القاهرة

ليس «إطار السلام» الذي تم توقيعه في (ماشاكوس) بكينيا في العشرين من يوليو 2002 أولى محاولات إقرار السلام في السودان. والأمل أن يكون المحاولة الأخيرة والشاملة. فالجنرالات هم الذين يدفعون إلى الحرب كما قد يدفعون إلى السلم أو يتراجعون عنه. وها نحن أمام الفريق عمر البشير، وقائد «الحركة الشعبية لتحرير السودان»، في وضع المهيئين لتحقيق هذا السلام الشامل. وإن كان يبدو حتى الآن أنهما تصرفا بمنطق جنرالين يبغيان الهدنة ووقف التحارب أكثر منهما سياسيين ينشدان حلا دائماً.

وكلنا يذكر أن الفريق عبود دخل في اقتتال بالجنوب أوائل الستينيات فانطلقت حركة «الأنيانيا» هناك، ولم تسعف السودان من حرب الجنرالات إلا ثورة اكتوبر 1964، فهدأت الأمور برعاية عربية ودولية لبعض الوقت في ظل تطور شبه ديمقراطي محدود، لكن لم تنقذ «الديمقراطية» الشعب السوداني، وعاد الجنرالات للقتال حتى قامت «ثورة مايو» 1969 معلنة بيان يونيو الشهير عن رغبتها في السلام، وتنوعت من حول ذلك الأحداث حتى كان اتفاق «أديس أبابا» 1972 بين الجنرال نميري والجنرال جوزيف لاجو وبرعاية «مجلس الكنائس العالمي» هذه المرة، وبداية التراجعات الجذرية في معسكر التخرر الوطني.

وكانت هذه المحاولة مؤهلة لنجاح «مستدام»، وقد لمست ذلك بنفسي أثناء وجودي في جامعة «جوبا» بالجنوب، حتى بدأ تحول الجنرال «نميري» إلى ما اسماه بـ«النهج الاسلامي» وبدفع من جماعة الميثاق أو ما عرف بـ«جبهة الانقاذ الاسلامية» بعد ذلك، فتراجع أوائل الثمانينيات عن الحكم الذاتي الذي كان مريحا لأبناء الجنوب، وبدأ تقسيم الاقليم تقسيما جديداً يريح المتنفذين المركزيين في الخرطوم، ويضمن مستقبل البترول في أيديهم؛ وقد بدأت بشائر مبكرة في مناطق المديريات الجديدة. هنا انفجرت «أنيانيا الثانية» حوالي عام 1983 تضم شبابا تعلم في جامعة جوبا التي كانت مشروعا واعدا للتطور العلمي والثقافي، بل وشباباً تعلم في مصر والخليج ممن شملتهم المنح الدراسية التي وفرها برنامج التكامل بين مصر والسودان في السبعينيات، وبرامج التعاون الاقتصادي والفني مع بلدان الخليج. رفض الجنوبيون أن تفرض عليهم صيغ جديدة في الحكم أو الثقافة.

وتحدث العقيد جون قرنق عن «سودان جديد»، نعرف أنه لم يكن انفصاليا، لكن الانفصال كان في جعبته دائماً إذا لم يلتزم «الشماليون» بالتوجه الديمقراطي أو الفيدرالي التوحيدي، خوفاً من تكرار تجربة إفشال اتفاق أديس أبابا بعد استقراره. وأطاحت الثورة الشعبية بحكم «الجنرال» نميري 1985 لتأتي حكومة الديمقراطية الثانية مستمرة في تصوير حركة الجنوبيين كانفصاليين. وليظل فلاسفة بعض الأحزاب الحاكمة في وضع «الجنرالات» من جديد. ومن حق جون قرنق وقوى شمالية كثيرة ديمقراطية أن تستحضر أوراق المحاولات الوحدوية التي طرحت والتي تفوق الأوراق الانفصالية، في تطور «الحركة الشعبية لتحرير السودان» والدكتور جون قرنق نفسه كما يستحضرون «روح العنف» وعدم المرونة في تناول قضية الجنوب لدى «جنرالات» القوى الاسلامية في الشمال حتى قامت «ثورة الانقاذ» في يونيو 1989 ليتولى جنرالات حقيقيون قيادة المعركة ويتكلف الشعب السوداني كل تلك الخسائر على مدى عشرين عاما بما لا داعي لذكره مجدداً.

وفي اعتقادي أن الخسارة الكبرى هي التي تتمثل في تشتت أطراف القضية بشكل محزن، بل إن هذا التشتت فرض نفسه على كل تطورات هذه القضية، ويكاد يفرض نفسه على الحلول الجارية متضمنة فيما يسمى باتفاق السلام.

لقد كانت المشكلة من قبل في «وحدوية» الدولة السودانية مهما كان نظامها الداخلي بما بدا كثيرا أنه مشكلة «حكم محلي» أو ارتباك في مجال «التنمية المستدامة» أو حتى الهوية الثقافية للأقاليم، ولكنها طوال العقد الأخير تتحول إلى مشكلة ايديولوجية يستخدم فيها الدين، والصياغات الاسلامية -لجبهة الانقاذ بشكل مركزي- في فرض الوحدة السودانية التي تتعدد في صياغاتها الآراء والاتجاهات. وحين تتشتت هذه الايديولوجية بين الترابية وداخلها، والمهدية والميرغنية، والجمهورية نجد أنفسنا أمام «قتال» فقط يديره الجنرالات برئاسة الفريق عمر البشير، وتصدر الاتهامات تباعا عن العنف «العسكري» قبل الأيديولوجي من دوائر الجمعيات الانسانية والخيرية والكنسية، كما تصدر عن دوائر الاستخبارات وأصحاب المصالح البترولية في الوقت نفسه؛ مستغلة عمليات الاقصاء المستمرة داخل الحكم للقوى السياسية والشعبية وحتى التيار الايديولوجي الترابي.

وعلى جانب المقاومة، أيضاً تتعدد القوى والتوجهات، وتقبل التشتت بدل التوحد. هكذا الحال داخل «الحركة الشعبية» نفسها بخروج ودخول بعض أطرافها المحليين (مشار مثالا) ثم خلافاتها المستمرة حول طبيعة التفاوض مع الحكم وموقعها داخل التجمع الوطني الديمقراطي، أو طبيعة التحالفات مع قوى أخرى للمعارضة (جماعة جبال النوبة غربا-جماعة القوى الشعبية شرقا، جماعة الصادق المهدي... إلخ) هذا الشتات ألقى بظلاله على وحدة الكلمة داخل التجمع -المعارض الرئيسي- لينعكس بدوره على قوة مواجهته للحكم او ظروف التفاوض معه. وهذا الجو في مجمله هو الذي ينتهي بجعل الكلمة للجنرالات ولحملة البنادق حربا أو سلما رغم كل عمليات التفاوض التي شهدتها نيروبي وكمبالا وجيبوتي من قبل. وفي هذه الظروف واللحظات التي يحاول فيها كل طرف داخلي أن يجد موقعا في حل مثالي أو محدود، يحدث الشتات على الساحة الخارجية، بين مبادرة «الايجاد» ومبادرة مصر-ليبيا، وبين وساطات اصدقاء «الايجاد» في أوروبا، أو رجال الأعمال الساعين لامتيازات البترول... وأخيراً الطرف الأميركي الذي أنفرد اخيراً بالموقف!

لم يخترق الأميركيون الساحة السودانية فجأة. جربوا الضغط المباشر بمضاعفة تسليح قوات الحركة الشعبية بقيادة قرنق، بل وصرحت «أولبرايت» في نيروبي قبل رحليها مباشرة عن وزارة الخارجية أنهم انفقوا أكثر من مئة مليون دولار من المساعدات في السودان، ثم ضربوا مواقع في السودان (مصنع الأدوية) وأجبروا الحكم

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

على إخراج ابن لادن من السودان. لكنهم بدوا أكثر شراسة بعد أحداث سبتمبر 2001، في رسالة قوية للسودان وغيره. ليس بسبب الارهاب ولكن بشكل صريح بسبب امتيازات البترول التي أخذ بعضها الصينيون والماليزيون، بينما تتطلع الولايات المتحدة لخلق منطقة «وسط آسيا» أخرى في أفريقيا تمتد من غرب السودان إلى تشاد ونيجيريا والكاميرون حتى الجابون. للحد من نفوذ منطقة الخليج على هذه الثروة ومشكلاتها. واختبر الأميركيون الضغط لفصل الجنوب، وروجوا تقارير حول ذلك طوال عام 2000-2001، ولكن الموقف المحيط بالجنوب في أوغندا واثيوبيا والكونغو وأفريقيا الوسطى لا يساعد إطلاقا على امكانيات قيام دولة «مستقلة» في الجنوب. ولا ننسى أن البدائل التي وضعها «مركز واشنطن للدراسات الاستراتيجية» لمسؤولي الرئاسة الأميركية أوائل عام 2001، مرجحة اختيار الانفصال، قد طويت أواخر العام ليصدر بدلا منها تقرير السيناتور «جون دانفورث» أوائل 2002 للرئيس بوش مباشرة مرجحاً تقسيم الثروة بين الشمال والجنوب (باشرافهم؟) والتخلي عن خيار الانفصال مقابل إجراءات حكم ذاتي وحقوق الإنسان... إلخ. وتبع ذلك مباشرة توقيع الاتفاق الخاص بالسلام في منطقة جبال النوبة... منطقة البترول سريعة الهضم!

وتكاد تكون جميع الأطراف قد تبادلت الرسائل الحاسمة لتجلس جميعا -دون متاعب- على مائدة المفاوضات في ماشاكوس بكينيا. جلس أهل الحكم، وأهل الجنوب، وأهل واشنطن. فالحكم ركّن الترابي بلطف -رغم الضجيج المفتعل- وتعاون مع أجهزة مكافحة الارهاب الأميركية إلى أبعد الحدود، والجنوبيون بقيادة الدكتور «قرنق»، قبلوا التعاون منفردين متغافلين عن الصيغة الديمقراطية لكل السودان والتي يفرضها وجودهم في التحالف الوطني الديمقراطي، الذي يهدد مضمونه «الوطني الديمقراطي» الأريحية الأميركية بعد 11 سبتمبر! والأميركيون أصدروا تقرير «دانفورث» رسالة لكل الأطراف السابقة. وعلى الجميع أن يجلسوا على مائدة التفاوض بروح «الجنرالات الشجعان» وليس بروح التفاوض السياسي الممل!

نصوص ملغومة، وفي نصوص الاتفاق نوافذ كثيرة يفتح بعضها على نسيم خريف الخرطوم، والآخر على جهنم! فلو توفر حسن النوايا وتعاونت الأطراف لانتهت من الخريطة العربية الافريقية مأساة عمرها حوالي نصف قرن. وهذا الاحساس على ما يبدو هو الذي توفره اشارات الاتفاق إلى:

- الحديث عن التراث والطموحات الواحدة، وعن جميع أفراد الشعب السوداني وحقوقهم.
- العمل بمختلف الوسائل -وفي أكثر من فقرة- لجعل اختيار الوحدة جذاباً لأبناء الجنوب.
- تشكيل حكومة وطنية في إطار السودان الموحد وحكم ذاتي للجنوب طوال ست سنوات.
- احترام التنوع الثقافي والعنصري والعرقي والديني واللغوي في إطار من احترام كافة الحقوق المدنية، دون اشارات للكلمات المثيرة عن الهوية والشريعة.. الخ.

أما معظم الفقرات «الإجرائية» في الاتفاق فإنها تحمل مشكلات «مستقبلية» لا حدود لها:

- ثمة تعامل مع مفهوم «شعب الجنوب» بشكل ملفت فيما يخص اقتسام السلطة والثروة إلى حد أن يوافق «قرنق» على إمكان التزام الشريعة في الحكم الوطني طالما أنها لا تطبق في الجنوب مما يثير عليه القوى التي تعاونت مَعه في طلب دولة حديثة مختلفة تلتزم حرية الاعتقاد والتعبير وتتوفر فيها كافة الحريات المدنية للمواطن. وهذا ما يفسر قول أحد قيادات الخرطوم إننا تنازلنا بشأن حق تقرير المصير وتنازل الجنوب في مسألة الشريعة؛ أي أن المهم بقاء الحكم بخطاب الشريعة في الخرطوم حتى لو مضى الآخرون في الانفصال!!

ثمة تعامل مع مفهوم «شعب الجنوب» بشكل ملفت فيما يخص اقتسام السلطة والثروة إلى حد أن يوافق «قرنق» على إمكان التزام الشريعة في الحكم طالما أنها لا تطبق في الجنوب.

- عدم الإشارة بأي اهتمام لطبيعة الحكم في الخرطوم الذي يلتزم مبادئ الديمقراطية المشار اليها ضمنا مما يعمق تركيز الاتفاق على مشكلة الجنوب وليس على صيغة التطور الدستوري والسياسي لجميع الشعب السوداني وممثليه من القوى المنظمة والمدنية.
- يأتي وقف اطلاق النار وهو مسألة جوهرية في الصراع الآن متأخراً في النص بشكل ملحوظ بل ويذكر في إطار إجراءات تفاوضية خاصة. مما جعل أنباء الاقتتال عقب إعلان الاتفاق نفسه بعده بساعات أمراً غير مثير للانتباه لما يحمله من تناقض.
- طول فترة مرحلة ما قبل الانتقالية! (6 شهور) ثم الانتقالية (6 سنوات) بما يبدو ميزة ذات وجهين إما لتراكم الصراعات، أو ألفة التعايش. لكننا إذا نظرنا إلى أحاديث التشريعات العرقية والاقليمية، وعدم تحديد حدود الجنوب ذي الحكم الذاتي، وتقاسم الثروة، وانفصال «الحركة الشعبية» عن متطلبات التنظيم السياسي القومي، فسنجد أنفسنا أمام تراكم للصراعات وليس التعايش.

هناك جوانب أخرى خارج إطار الاتفاق تثير الجدل بدورها، وتضع الحكم في الخرطوم أمام أسئلة جديدة بل ومرحلة جديدة، مثل هذا التعامل العميق والمنفرد مع الولايات المتحدة الأميركية، التي تعمدت على ما يبدو عزل السودان بدفع دورها الكبير في انجاز «الاتفاق» بصورته الهشة هذه وبسرعة ملفتة وكأنها تريد فقط «سلام منطقة البترول» ومن بعدها الطوفان! فلا شعرنا حتى بوجود عناصر «الايجاد» التي شكر الموقعون رئيسها أراب موي المحتاج بدوره للرضى الأميركي، ولا سمعنا أية تقديرات لجهود متصلة من دول أخرى مثل مصر وليبيا، وكأن ثمة التزاماً بقبول تحد سابق اعلنته أولبرايت عن رفض أية مبادرات أخرى وخصت بالذكر مصر وليبيا. لذلك تظل هناك في مستقبل تفعيل الاتفاق مسألتان بالغتي الأهمية:

أولا، مدى نية الحكم في السودان للتحرك في الخرطوم لإعادة تشكيل قاعدته السياسية ديمقراطيا بقدر ما كان «ديمقراطيا» مع الجنوبيين، وحتى لا يبقى الاتفاق، خاصا بـ«سلام الجنرالات». ذلك أن اشارته إلى احتمال ضم القوى السياسية «الأخرى» كمراقبين أو استشاريين في مراحل التفاوض التالية لا تشير لعزم جديد في هذا الاتجاه.

ثانياً، إذا كان الحكم غير حريص على الخروج من عزلته أو انفراده بالسلطة في الخرطوم، فهل سيعزل نفسه عن مصر وليبيا أيضاً بما بينه وبين الأولى من مصالح وحاجته للثانية في عملية التنمية بل وفي العمل الأفريقي نفسه. إن مصر مثلاً لا تنظر فقط إلى مجرد إجراءات المجاملة والمشاركة... إلخ ولكنها تنظر بقلق -على ما يبدو- لاحتمال أن يؤدي مثل هذا الاتفاق إلى وجود «دولة شمال» دينية على حدودها، «ودولة جنوب» بنفوذ أجنبي فوق سطح المياه المهمة لها.

وأخيراً هل ستعتمد السلطة في الخرطوم على وعود أميركية لا تحكمها إلا أخلاقيات ما بعد سبتمبر ومبادئ التجارة الدولية واستثمارات البترول والسلاح؟ أم ستفكر جيداً فيما يتضمنه الاتفاق من آفاق التنمية المتكاملة والنشطة في حوض النيل كله فضلا عن الالتزام بتنمية حقيقية في الجنوب لضمان الجاذبية للوحدة بدلاً من الانفصال؟

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية